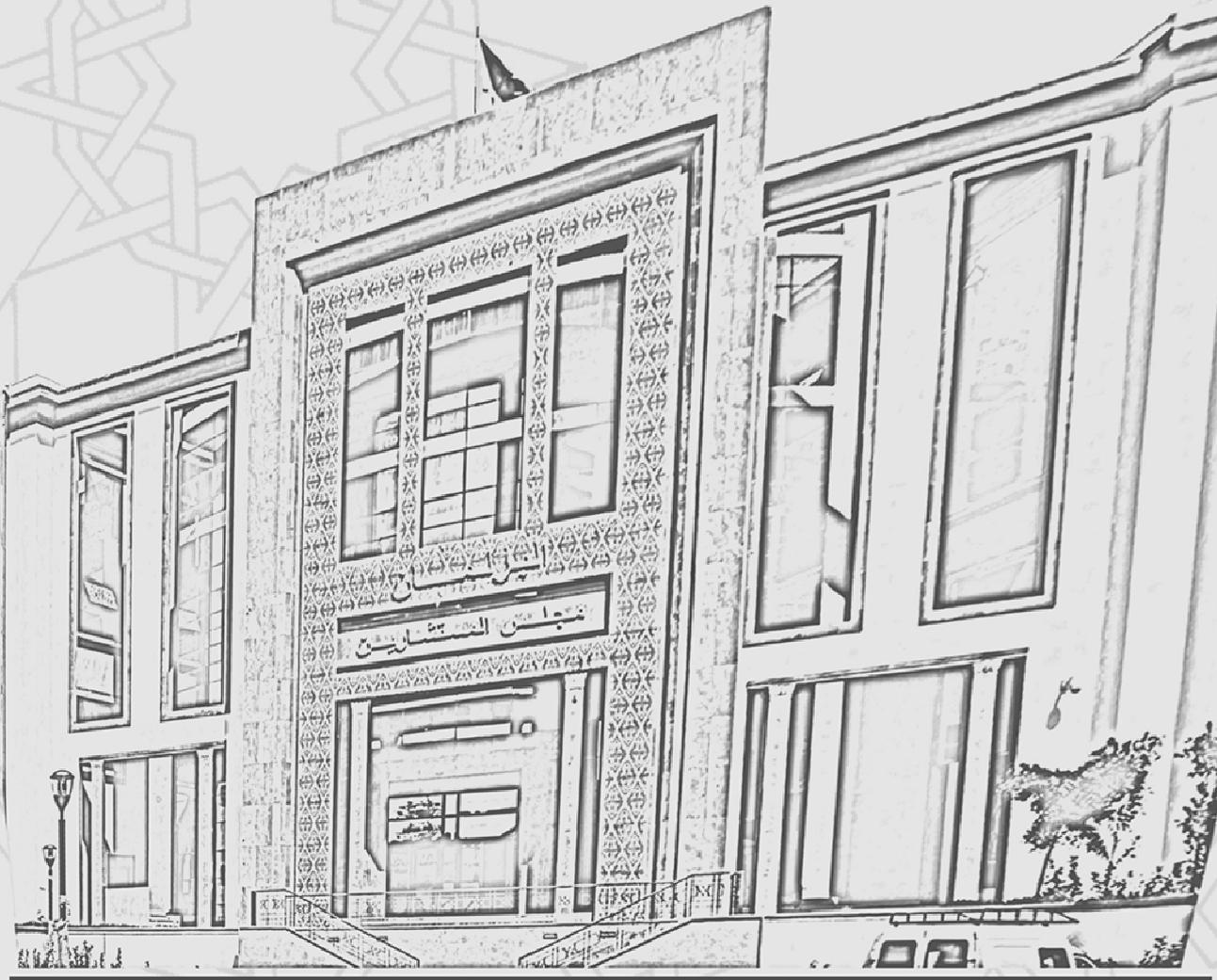


محضر اجتماع
مكتب مجلس المستشارين
رقم 182 ليوم الاثنين 24 مارس 2014





اجتماع المكتب رقم 182

الاثنين 24 مارس 2014

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الاثنين 24 مارس اجتماعاً برئاسة رئيس المجلس الدكتور محمد الشيخ بيد الله وحضور الأعضاء السادة:

فوزي بنعلال	:	الخليفة الأول للرئيس،
محمد فضيلي	:	الخليفة الثاني للرئيس،
عبد الرحمان أوثن	:	الخليفة الخامس؛
عابد شكيل	:	محاسب ؛
عبد المالك أفرياط	:	أمين ؛
حميد كوسكوس	:	أمين.

بعد الموافقة على محضر اجتماع المكتب السابق، قرر المكتب برمجته النصوص التشريعية الجاهزة خلال جلسة عمومية يعقدها المجلس مباشرة بعد جلسة افتتاح الدورة التشريعية المقبلة. ويتعلق الأمر بالنصوص التالية :

1. مشروع قانون رقم 85.12 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.59.301 الصادر في 24 من ربيع الآخر 1379 (27 أكتوبر 1959) في تأسيس صندوق وطني للتقاعد والتأمين؛
2. مشروع قانون 68.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 44.10 المتعلق بصفة "القطب المالي للدار البيضاء"؛
3. مشروع قانون رقم 98.13 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للاتحاد العربي للمحميات الطبيعية، الموافق عليه من طرف مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بالقاهرة في 10 مارس 2012؛
4. مشروع قانون 147.12 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن العلاقات الشخصية للطفل (مجلس أوروبا)، الموقعه بستراسبورغ 15 ماي 2003؛
5. مشروع قانون رقم 148.12 يوافق بموجبه على اتفاقية مجلس أوروبا حول حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي، الموقعه بلانزاروت في 25 أكتوبر 2007؛
6. مشروع قانون رقم 64.13 يوافق بموجبه على المعاهدة المنقحة لإنشاء تجمع دول الساحل والصحراء (س.ص)، الموقعه بأجمينا في 16 فبراير 2013؛
7. مشروع قانون 29.13 يوافق بموجبه على معاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري، المعتمدة من قبل الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية خلال المؤتمر الدبلوماسي المنعقد ببيكين من 20 إلى 26 يونيو 2012؛
8. مشروع قانون رقم 136.12 يوافق بموجبه على اتفاقية الجرائم المعلوماتية، الموقعه بيودابست في 23 نوفمبر 2001 وعلى البروتوكول الإضافي لهذه الاتفاقية، الموقع بستراسبورغ في 28 يناير 2003؛
9. مشروع قانون رقم 56.13 يوافق بموجبه على اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة في الميدان الجنائي، الموقعه بلندن في 15 ابريل 2013 بين المملكة المغربية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية؛
10. مقترح قانون بسن أحكام خاصة تتعلق بدمج بعض الجامعات (كما وفق عليه مجلس النواب)؛
11. مشروع قانون رقم 65.12 بتتميم القانون رقم 016.89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية واحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية.

بعد ذلك أخذ المكتب علما بتوصل مجلس النواب بمجموعة من مشاريع القوانين الجديدة ويتعلق الأمر ب :

- مشروع قانون رقم 121.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات؛
- مشروع قانون رقم 129.13 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 6 سبتمبر 2013 بين حكومة المملكة المغربية والمجلس الفيدرالي السويسري بشأن التعاون التقني والمالي والمساعدات الإنسانية ؛
- مشروع قانون 132.13 يوافق بموجبه على البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأوروبية حول حماية الأشخاص الناطقين تجاه المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي، المتعلق بسلطات المراقبة والتبادل الدولي للمعطيات، الموقع بستراسبورغ في 8 نوفمبر 2011؛
- مشروع قانون 124.13 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في المادة المدنية، الموقعة ببرازيليا في 18 سبتمبر 2013 بين المملكة المغربية والجمهورية الفيدرالية للبرازيل.
- مشروع قانون تنظيمي رقم 12.14 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433 (17 يوليو 2012).

وخلال مناقشته لوثيرة اشتغال اللجن البرلمانية، وبعد اطلاعه على جرد لمقترحات القوانين المودعة لدى هذه اللجان الدائمة قرر المكتب مراسلة السادة رؤساء الفرق قصد إعادة النظر في هاته المقترحات إما بالسحب أو التحيين؛

في مجال العلاقات الخارجية أطلع السيد الرئيس السادة أعضاء المكتب على تفاصيل مشاركة وفد البرلمان المغربي الذي ترأسه في أشغال الدورة السنوية لاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت مؤخرا بجنيف والتي شهدت تبني الجمعية العامة لمقترح الشعبة المغربية لإضافة بند طارئ حول الأوضاع في إفريقيا الوسطى وما تخلله ذلك من مشاورات واتصالات عكست الدور المتنامي الذي أصبح يطلع به المغرب في هذا المحفل الدولي. بعدها وافق المكتب على مقترح وزارة الشؤون الخارجية والتعاون بتوجيه دعوة إلى رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الرومانية وعضو مجلس الشيوخ عن مدينة براسوف للقيام بزيارة عمل للمغرب؛ كما رحب المكتب بالرغبة التي عبر عنها أعضاء لجنة الصداقة بمجلس الدولة بسلطنة عمان للقيام بزيارة العمل لبلادنا في أواخر شهر أبريل 2014.

كما رحب كذلك بالرغبة التي عبرت عنه رئيسة لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ المكسيكي في القيام بزيارة عمل لبلادنا أواخر شهر يوليو 2014.

من جانب آخر وافق المكتب على تلبية دعوة لحضور أشغال منتدى البرلمانيين العالميين حول الإسكان التي سيعقد يوم 8 أبريل 2014 بمدينة Medelin بكولومبيا، وذلك على هامش أشغال الدورة السابعة للمنتدى العالمي الحضري من 5 إلى 11 أبريل 2014؛

وعلى دعوة ماثلة لحضور أشغال اللجنة الدائمة الثالثة حول حقوق الإنسان وحوار الحضارات التابعة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط التي ستعقد بمدينة انطاليا - تركيا يومي 24 و 25 أبريل 2014؛

وبعد اطلاع المكتب على قرار مجلس الأعيان الأردني بتشكيل لجنة الأخوة البرلمانية الأردنية المغربية في هذا المجلس، قرر المكتب توجيه دعوة إلى الرئيسة الجديدة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا لزيارة المغرب.

كما وافق المكتب على مقترح سفارة اليابان لقيام وفد برئاسة السيد رئيس المجلس بزيارة لليابان ما بين فبراير ومارس 2015؛

وفي الأخير اطلع المكتب على تقرير حول أشغال الجلسة الثالثة للانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي التي عقدت بالمنامة أيام 03-08 مارس 2014.

في مجال الشؤون الإدارية، قدم السيد الأمين العام للمجلس عرض حول كفاءات التعيين في المناصب العليا ومناصب المسؤولية بمجلس المستشارين؛ وذلك على إثر صدور قرار المكتب حول منظم إدارة مجلس المستشارين بالجريدة الرسمية.

كما قدم عرضا آخر حول حصيلة عمل مركز الدراسات والأبحاث التابع لمجلس المستشارين وآفاق تطوير عمله مستقبلا بما يستجيب لحاجيات العمل وضرورات الاستشراف المستقبلي وفي هذا الإطار أكد المكتب على ضرورة تحسيس الفرق لإيلاء مزيد من الاهتمام. كما أكد المكتب على ضرورة توسيع قاعدة المشاركة في هذا المركز وفق شروط انضمام جديدة تتوخى النجاعة والفعالية لعمل هذا المركز.

وخلال مناقشته لمراسلة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية حول حصة المجلس من مقاعد حج 1435 هـ / 2014 م، عبر المكتب عن جزيل تقديره للجهود التي يقوم بها السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ومدى الاهتمام الذي يولييه للمجلس في هذا المجال وقد قرر المكتب مراسلة السيد الوزير لتبيان الأسباب التي حالت دون استغلال المجلس لمجموع الحصة التي خصصت له السنة الفارطة ومقترحا العديد من الترتيبات الجديدة لتدبير هذا الملف بشكل عقلائي.

وفي الأخير وافق المكتب على عقد اجتماعات مشتركة بين لجنة العدل والتشريع ولجنة التعليم والشؤون الاجتماعية بالمجلس لدراسة ومناقشة رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول مشروع قانون 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين، وكذا رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد.